

تمهيد :

يشير استقراء التاريخ الاقتصادى المصرى الى أن نشاط الزراعة مازال يحتل مركز المصدارة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى في النهج الاقتصادى القومى . فالزراعة في مصر تعتبر الدعامة الرئيسية للمقتصد المصرى كما تعتبر الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . يعزى ذلك بطبيعة الحال الى أن الزراعة صناعة يعمل بها الغالبية العظمى من السكان حيث بلغ عدد العمال بالقطاع الزراعى حوالى ٤١٣ مليون عامل يمثلون حوالى ٣٩٦٢ من اجمالى حجم العمالة المصرية والبالغ حوالى ١٠٢٤٢ مليون عامل كمتوسط للفترة ٧٦ - ١٩٨٠ (١) وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومى فقد بلغ متوسط قيمة الإنتاج الزراعى للفترة ٧٦ - ١٩٨٠ حوالى ٣٤٥٣١٢ مليون جنيه تشل حوالى ١٨٢٣ % من قيمة الإنتاج القومى المصرى-والذى يبلغ حوالى ١٨٩٤٦٦٦ مليون جنيه كمتوسط لنفس الفترة ، وتكفل بمنتجاتها الغذائية والكسائية توفير الاحتياجات اللازمة للجنس البشرى ، كما أنها تمد صناعة الصناعة بالمواد الأولية أو الخام اللازمة لقيام العديد من المشروعات ، وتعتبر صادراتها الزراعية من أهم مصادر أو موارد الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل قاعدة الانطلاق الصناعى ومراج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان من غير المقبول في هذه الحقبة من التاريخ ترك مقدرات القطاع الزراعى - والأمم كذلك - تتحدد عشوائيا ، فأخذت الدولة ببدا التخطيط العلمى لجميع الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة واستغلالها بأقصى كفاءة ممكنة وذلك بأتماع الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية الحديثة التى تؤدى الى رفع الجدارة الإنتاجية

والاقتصادية للموارد المستخدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية الراسية أو ما يعنى

نفس الشئ " تحقيق الانطلاق الاغلالى الفدانى .

وكنتيجة لاختلاف موارد الاقاليم وامكانياتها التنظيمية والادارية وبالتالي اختلاف معدلات النمو من اقليم لآخر وظهور مشكلة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم مما يؤدى الى ضعف معدل النمو الاقتصادى العام وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية القومية ، تبرز أهمية البحث على المستوى الاقليمى المحلى لمحافظة القليوبية بأعباءه خطوه أساسية فى التخطيط والتوجيه الاقتصادى للموارد الاقتصادية الزراعية المحلية أى الاقليمية بشكل أكثر كفاءة حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية الراسية والانطلاق الاغلالى الفدانى الاقليمى باستخدام التوليفات الموردية المثلى فى الانتاج الزراعى على مستوى المحافظة .

مشكلة البحث :

يتسم المقصد الزراعى المحلى او الاقليمى بمحافظة القليوبية - شأنه فى ذلك شأن غيره من المقاصد الزراعية المحلية أو الاقليمية فى محافظات جمهورية مصر العربية - بالكثير من المجاميل العلمية الخاصة بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية والمنزرعة . فقد لوحظ أن معظم الزراع لا يستطيعون الوصول الى المستوى الذى يمكنهم من تحقيق الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للمشاريع المزرعية المختلفة التى يقومون بها فى مزارعهم لأسباب عدة لعل من أهمها ولا شك عدم توفر المعلومات الفنية عن العلاقات الفيزيائية بين مدخلات ومخرجات الدالات الانتاجية نتيجة لعدم وجود دراسات اقتصادية زراعية تحليلية كافية بالاضافة الى انتشار الأمية بينهم ومن ثم تمسكهم بما لديهم من معلومات وخبرات زراعية قديمة تقودهم الى استخدام للموارد الاقتصادية بقدر يقل أو يفوق المعدل الاقتصادى الأمثل الذى يحقق الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للموارد المستخدمة على مستوى المزارع المتابهة الانواع . وعليه يمكن القول ان دراسة الجداره الانتاجية للموارد الزراعية بمحافظة القليوبية تعتبر من الدراسات الضرورية واللازمة لرسم السياسات الزراعية المستقبلية بما يؤدى الى رفع كل من الجدارة الانتاجية الاغلاية والاقتصادية للموارد الزراعية الاقليمية والقومية على حد سواء .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة الجدار ما لانتاجية للموارد الاقتصادية المزرعية في محافظة القليوبية وذلك من خلال تقدير الدالات الانتاجية لبعض الحاصلات الحقلية الرئيسية وهي القطن والقمح والاذرة الشامية الصيفية وتحدد العلاقة بين انتاجية تلك الزروع والموارد المستخدمة في اغلالها ، للتعرف على مدى اسهام كل مورد في الانتاج والدخل المحقق من كل زرع وذلك بغرض مساعدة الزراع على اتخاذ القرارات الزراعية والمزرعية التي تؤدي الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية الزراعية الاقليمية المتاحة ، اى استخدامها بالكف والكيف الذى يحقق أقصى قدر ممكن من جدارتها الانتاجية والاقتصادية لزيادة الناتج وتنظيم صافى الدخل الزراعى والمزرعى لمحافظة القليوبية .

بيانات واسلوب البحث :

تعتمد البحوث الاقتصادية الزراعية عادة الى مصدرين رئيسيين للبيانات الاحصائية اولهما بيانات قطاعية (Cross Sectional Data .) وثانيهما بيانات السلاسل الزمنية (Time series Data) . وقد اعتمد الباحث فى اعداد هذه الدراسة بصفة خاصة على البيانات الاحصائية القطاعية ، ونظرا لصعوبة اجراء حصر شامل لجميع المزارع بمراكز المحافظة فقد تم اختيار عينة عشوائية منها مثلها المحافظة من قرية بنهده بمركز بنها وقرية بلتان ومشتهر بمركز طوخ وذلك باعتبارهم اكبر مراكز المحافظة مساحة بالاضافة الى سيادة المحاصيل الحقلية موضع الدراسة بهم وقد تم ملء استمارة الاستبيان التى أعدت لهذا الغرض عن طريق المقابلة الشخصية personal- interview لزراع تلك المحاصيل بكل ناحيه مختارة من نواحي العينة . وقد بلغ عدد الحائزين بعينه البحث ١٢٠ حائزا . واستخدم فى تحليل بيانات العينة العديد من الادوات التحليلية الرياضية والاحصائية لاستخلاص نتائجها .

فقد استخدم التحليل الرياضى للعلاقات الاقتصادية عند تقدير دوال الانتاج
واستخدم أسلوب تحليل الانحدار

لتقدير الانتاجية الحديه لمختلف الموارد المستخدمة فى الانتاج .

ولما كانت الدالة الانتاجية لزراع معين عبارة عن العلاقة بين المقادير
الفيزيكية من عناصر الانتاج المستخدمة لانتاج هذا الزرع ومقدار الناتج الفيزيقي
منه ، وبالتالى يمكن التعبير عن هذه العلاقة التكنولوجية رياضيا بالمعادلة
التالية :
$$ص = أ (س١ ، س٢ ، س٣ ، ... ، س٠)$$

حيث ص = الناتج الزراعى ، وال س١ = مدخلات الدالة الى عناصرها و
مستلزمات الانتاج .

ونتيجة لتعدد الصيغ او الاشكال او النماذج الرياضية التى يمكن ان تأخذها
الدالة الانتاجية للتعبير عن مختلف المتغيرات الداخلة فيها او لتوضيح العلاقة
بين المدخلات والمخرجات ، فقد استخدم فى مجال هذه الدراسة الدالات الانتاجية
القيمة الآسبه او الانحنائية المعروفة فى التطبيقات الاقتصادية بداله كوب - د وجلاس
وتمثلها المعادلة التالية :

$$ص = أ س١^١ س٢^٢ س٣^٣$$

وتتميز صيغة داله كوب - د وجلاس بسهولة حسابها بسبب امكانية تحويلها الى الصيغة
الخطية اللوغارتمية التالية :

$$لو ص = لو أ + ب١ لو س١ + ب٢ لو س٢ + ب٣ لو س٣$$

حيث ص = قيمة الناتج الزراعى او المتغير التابع بالجنيه .

س١ = تمثل مدخلات أو خدمات مورد الارض بالفدان .

س٢ = تمثل قيمة مدخلات أو خدمات مورد العمل الزراعى البشرى بالجنيه

س٣ = تمثل قيمة مدخلات او خدمات مورد رأس المال المزرعى .

الجارى بالجنيه وتتضمن قيمة التقاوى والاسمدة والمبيدات وأجرة الآلات .

أما قيم معاملات المتغيرات المستقلة (س١ ، س٢ ، س٣) فى الداله وهى (ب١ ، ب٢ ، ب٣)

ب٣) فإنها تشير الى قيم مرونات الموارد الانتاجية المستخدمة ، فى حين تشير قيمة (١) الى ثابت الداله .

ولدراسة الكفاءة الانتاجية للموارد الزراعية المستخدمة فى انتاج المحاصيل

موضع الدراسة لمحافظة القليوبية أجرى حساب ثلاث مقاييس للكفاءة هى :

مقياس صافى العائد المزرعى ، مقياس صافى العائد على رأس المال المستثمر ، مقياس القيمة المضافة .

خطه البحث :

تقع هذه الدراسة فى خمسة ابواب رئيسية يتناول الباب الاول منها الاستعراض

المرجمى والاطار النظرى لنهم قياس الجهاره الانتاجية للموارد الزراعية . ويتناول

الباب الثانى دراسة الدالات الانتاجية الزراعية لبعض المحاصيل الرئيسية فى محافظة

القليوبية وهى محاصيل (القطن ، القمح ، الازره الشامية الصيفية) .

ويتناول الباب الثالث قياس الكفاءة الاقتصادية للموارد الزرعية المستخدم فى انتاج

هذه المحاصيل باستخدام معيار صافى العائد المزرعى ، ومعيار صافى العائد على

رأس المال المستثمر ، ومعيار القيمة المضافة) بهدف اختيار انتاجية الموارد المستخدمة

فى هذه الزروع . ويتناول الباب الرابع دراسة بعض العوامل النهوض بالانتاجية الزراعية

فى محافظة القليوبية وأخيرا ذيلت هذه الدراسة بخاتمه أحتوت على الملخص والتناج

التى امكن التوصل اليها من التحليل الاحصائى لتكون بين يدى المخططين والمهتمين

بالشئون الاقتصادية على المستوى القومى والمستوى المحلى (الاقليمى) لمحافظة القليوبية

للاستعانة بها عند رسم السياسات التنموية الزراعية المستقبلية .